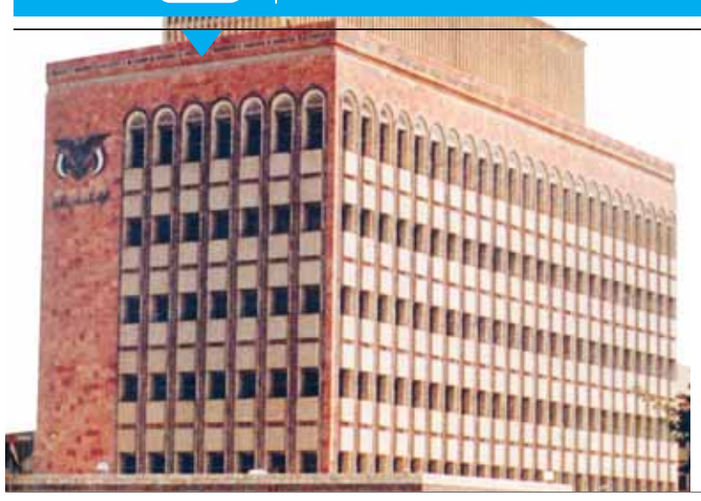

ة الخُطبة !!

الموازنة العامة للدولة تعتبر الأحدث الأبرز في بداية كل عام كونها تحدد بوصلة الاقتصاد الوطني على مستوى 12شهرا فمؤشراتها تبعث الطمأنينة في نفوس المواطنين أو العكس وهنا يدافع وكيل وزارة المالية المساعد لقطاع التخطيط والإحصاء والمتابعة أحمد حجر عن موازنة 2014م المعدة من قبل وزارته في ظل ظروف اقتصادية وأمنية حرجة، ونفى أي جرعة سعرية في المشتقات النفطية مفسرا تراجع الدعم الحكومي باحتساب 75 دولاراً لبرميل النفط مقارنة بـ110خلال العام الماضي.

وحذر وكيل وزارة المالية من استمرار تخريب أنابيب النفط الذي كلف ميزانية الدولة أكثر من280 مليار ريال وفقدان نحو12مليون برميل نفط.. وإليكم مزيد من التفاصيل:

وكيل وزارة المالية أحمد حجر لـ"الثورة":

لا جرعــة فــي المشتقــات النفطيــة

ه/عبدالله الخولاني

داية لو تعطي القارئ الكريم لمحة تصرة عن الموازنة العام للدولة وأهم داف التي تسعى لتحقيقها للعام اري؟

وازنة العامة لعام 2014 تأتي في ظل ظروف ية وأمنية حرجة من الناحية الأمنية، فكما اك اختلالات حقيقية وحرجة فضرب أنبوب عدة مرات وخطوط الكهرباء كلف الموازنة عباء كبيرة جدا فعلى سبيل المثال العام الماضي جم النفط الفاقد نتيجة الاعتداءات حوالي 12 رميل تصل قيمتها إلى أكثر من 280 مليار ريال يف إلى ذلك الخسائر الناجمة عن ضرب أبراج ء التي تؤدي إلى خسائر للمؤسسة العامة ء وهذه كلها تتحملها موازنة الدولة أيضا، وإذا في الاعتبار من الناحية الأمنية وعدم وجود تيقي فهو عامل رئيسي لعدم وجود استثمار سيعكس نفسه على حجم توسع الأنشطة ادية وبالتالي حجم الأوعية الإيرادية، أضف أن الناحية الأمنية تجعل قدرتك على ضبط ن والمتهربين محدودة جدا وبالتالي كل تلك أدت إلى عدم قدرة الدولة أو الحكومة -على خصوص- على أن تحصل على الموارد الحقيقية ة الحقيقية هي لازمة لتغطية أنشطتها جاه المعاكس عندك الالتزامات متصاعدة ت لا تستطيع أن تخصم منها مبالغ تساعد فض العجز لأنها شبه الالتزامات القائمة نفقات حتمية مثلا المرتبات لا تستطيع أن موظفين خفضوا مرتباتكم أو يخصم منها في ل التضخم الواضح تصل إلى حوالي 10 % هذا ت الذي فيه نفقات التشغيل للمؤسسات قد تاك عدم ترشيد في تخصيصها.

حتمية

وازنة الحالية لا تختلف عن سابقاتها ث تطغى النفقات الجارية على ستثمارية وهذا له انعكاسات سلبية ى التنمية؟

دنا النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية يق وقلت أن النفقات الجارية شبه حتمية ظمها مرتبات وأنا أعتقد أنا هذا ليس قرارا إنما قرار سياسي في الأساس، عندما تضيف 60 ألف وظيفة خلال العامين الماضيين إلى دولة الذي يعاني من بطالة مقنعة فهذا يزيد ت عندك، كما أن موازنة الدولة استوعبت لتزامات التجنيد الجديد سواء في نهائية أو في 2012م حوالي ما يقارب أكثر من خمسين ليفة هذا في الوقت الذي فرض بقرار إداري أو 50 ألف حالة اجتماعية كل هذه الالتزامات فقات الجارية وبالتالي القرار سياسي ساهم دة هذه النفقات، بالإضافة إلى أن الموازنة علاوة لخمس سنوات من الفترة السابقة قة إلى الالتزام بالعلاوات للسنتين الماضيتين ه الالتزامات مستحقة لموظفي الجهاز وفي هذه الحالة إما أن تدفع مستحقات ن أو أنك تعطل وهذا غير مقبول في ظل القائم خاصة، وربما هناك أشياء خارج

النفقات الجارية حتمية ولا يمكن خفضها

تخريب النفط كلف الدولة 280مليار ريال العام الماضي

الأجندة الوطنية، صحيح الالتزامات مرتفعة ولكن في تصوري إنها شيء لا مفر منه، الحل الأساسي في تصوري ضبط الناحية الأمنية تستطيع في ضوء ذلك الحصول على مواردك من النفط أو من غير النفط وبالتالي ترفع تحصيل إيراداتك وفي الجانب الآخر أن يترك القرار للموازنة العامة للدولة للواقع الاقتصادي وليس للمزاج السياسي.

كفاءة متدنية

*** كيف تفسر تراجع الإنفاق الاستثماري للدولة؟**

أنا في تصوري قد ترصد نفقات استثمارية عديدة ولكن مدى كفاءة تخصيص تلك النفقات الاستثمارية وحتى لو ارتفع إلى الضعف فلن يكون مجديا لأن التخصيص غير كفء لأنه لا يرتبط باحتياجات ولا يرتبط بخطط تنفيذية لإنجاز مشاريع حقيقية وإنما بعثرة في مشاريع عديدة ووضع مبالغ زهيدة لعملية التنفيذ وتروح بعد ذلك لتنقلات لمشاريع غير مدروسة أو في مشاريع متعثرة، والصحيح قبل أن تدرس النفقات الاستثمارية لابد أن توضع آلية يشترك فيها وزارة التخطيط ووزارة المالية ووزارة الإدارة المحلية والمانحون الأساسيون وتوجد هناك أولويات محددة وخطط محددة لتنفيذ المشاريع مرتبطة بالتصميم ووجود خطط تنفيذية ولا يوجد عائق لتنفيذها، وفي تصوري ليس عيباً أنك تجيب مشاريع عديدة تحقق جودة أعلى وبنفقات أقل ولكن زيادة التخصيص في ظل الآلية الحالية هي مزيد لضياع الإنفاق الاستثماري.

***كم نسبة الإنفاق الاستثماري في الموازنة؟**

تقريبا 11 %

إشكالية

*العام الماضي تم تجميد البرنامج الاستثماري؟

لم يجمد ولكن الإشكالية تأتي الفترة الأخيرة من العام وتحرك التعزيزات المالية وهذا يسبب ضغطا ولو كان هناك آلية لتنفيذ المشاريع خلال العام تكون الأعباء المالية مقبولة ويمكن التعامل معها وأيضا العجز وصل إلى مستوى لا يمكن أن تتعداه وربما تأجلت بعض الأشياء الأهم من ذلك في تصوري جزء هام من الإنفاق الاستثماري لعام 2013م ناتج عن عدم قدرة استيعاب وبالأخص الأجنبي.

* يتداول الناس أن موازنة 2014 تضمن جرعة في المشتقات النفطية هل هذا صحيح؟

هذا كلام غير صحيح سعر النفط في2013-2012م ومتوسط السعر كان 110 فعندما تحسبه في الموازنة العام 75 دولار للبرميل ينخفض حجم الدعم حسابيا ولكن إذا بقي مستوى الدعم فوق المائة دولار سيتعدى الربط الحالي أنا أعتقد تصورات سعر النفط يتناسب مع تقديرات المنظمة الدولية بأن سعر النفط سيكون ما بين 70 إلى 80 ومعظم الدول في سعر النفط تكون حذره لأنه عندما أرفع توقعاتي في ارتفاع سعر النفط وعكسته في نفقات تصبح التزامات فإذ جاء وقت وانخفض السعر الذي سوقته لا أستطيع أن آخذ منه فتبقى الدول في حذر.

*** نفهم من كلامك أن العملية تبقى عملية حسابية تخضع؟**

نعم عملية حسابية ليست جرعة إلى جانب أخذ الحيطة والحذر عندما تدخل الدولة في الالتزامات

خطر

*** الدين الداخلي وصل إلى مرحلة الخطر والحكومة لم تحرك ساكنا؟**

لا يختلف اثنان أن الدين الداخلي أصبح إشكالية أساسية 2,5تريليون ريال فإذا قارنت هذا الحجم المهول بحجم الإيرادات الذاتية وهي المعيار للقياس تجد أنك تجاوزت الحد الأمن مائة بالمائة والحدود الآمنة هي في حدود ستين بالمائة من الإيرادات المؤكدة لك كحكومة فإذا أخذت مستوى الإيرادات الآمنة الذاتية المحققة ستجد أن هناك زيادة مائة بالمائة هذا من الناحية الأخرى أن الدين الداخلي بأسعار الفائدة القادمة يعتبر مكلفاً جدا عندما تأتي بسعر الفائدة 16 % من المتوسط العام من الدين الداخلي تعتبر مرتفعة جدا على مستوى كل المقاييس الاقتصادية فعندما تأتي تحسبه فإن 16 إلى 17 % من نفقاتك تسدد فوائد دين محلية وهذا كله على حساب التنمية لأنه لو أخذت العام الماضي ستجد أن ما أنفق على سداد الدين خمس ما تقدمه الحكومة للمشتقات النفطية وهذا مكلف جدا وأصبح في مستوى غير آمن وهذا في ظل الوضع القائم لا تستطيع أن تحقق أمنا حقيقيا وتستطيع على الموارد الحقيقية سواء من نفطية أو غير نفطية فأنت في تصوري في مرحلة الخطر.

قفزات نوعية

*** هناك موارد غير نفطية مثل الضرائب والجمارك لماذا لا تتجه وزارة المالية إلى هذه الموارد؟**

السنة الماضية والحالية أعتقد أنه بتقييم عام حققت قفزة جيدة بالرغم أن النمو الاقتصادي محدود وتوسيع الأنشطة الاقتصادية محدود لكن برغم من كل ذلك الإيرادات الجمركية والضريبية حققت نموا بمتوسط 33 % من معدل النمو وهذه نسبة جيدة إذا قستها بحجم التوسع العام الحالي مستوى نمو مرتفع جدا ربما ستجد في موازنة 2014م تعتبر الإيرادات المربوطة بمصلحة الضرائب والجمارك ربما ضعف ما كانت فعليا في 2010م.

تزاحم القطاع الخاص في موارد التمويل المحلية

استطلاع / أحمد الطيار

لا يخفي القطاع الخاص اليمني مقدار شغفه بأن تكون الموازنة العامة للدولة كبيرة حيث يعلم أنه يعد جزءاً من إدارة تنفيذها ونشاطه الاقتصادي لخدمة المواطنين معني بها بقوة لكنه في المقابل يسوده الشك من نجاح السياسة المالية للحكومة للعام 2014م لأن ميزانية العام 2013م لم تحقق النجاح المطلوب بالإضافة إلى غيابه في المشاركة في إعدادها.

كيف يقرأ القطاع الخاص بيانات الموازنة وما هي الملاحظات حولها ورؤيته لما كان يجب اتخاذه حولها؟

ارتفاع الدين الداخلي كارثة

يقرأ القطاع الخاص اليمني بيانات الموازنة العامة للدولة للعام 2014م من خلال ثلاث مكونات أساسية فيها الأولى حجم النفقات، وثانيا الإيرادات العامة، وثالثا فائض أو عجز الموازنة وطريقة تمويلها فمن خلال تلك المكونات الثلاث يمكن الحكم أنها تحقق التشغيل التام للاقتصاد وبها عدالة وإنصاف للاقتصاد الوطني وأقطابه التشغيلية.

النفقات

يؤكد محمد زيد المهلا -مدير عام الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة- أن جانب النفقات التي كشفتها الموازنة العامة للدولة للعام 2013م تكشف عن اختلالات كبيرة تشوب السياسة المالية للحكومة حيث استحوذت النفقات الجارية على ما نسبته (91.5 %) من إجمالي الاستخدامات بينما لا تتجاوز نسبة النفقات الاستثمارية ما نسبته (3.88 %) والنفقات التحويلية الرأسمالية ما نسبته (4.57%) مقارنة بحوالي (5.4 %) و(4.1 %) على التوالي خلال الفترة المقابلة من عام 2012م.

ويرى المهلا أن الميزانية للعام 2014م ستكون بنفس السوء إن لم يتم تجاوز تلك الاختلالات تلك بطرق علمية حديثة وعلى الحكومة أن تكون جادة في وضع موازنة اقتصادية تحقق تشغيلا اقتصاديا حقيقيا يعود بالفائدة على المجتمع والقطاع الخاص والحكومة بل وتشرك القطاع الخاص من خلال أطره الرسمية في أعدادها وهذا لم يحدث فعلا.

المزاحمة

يشتكي القطاع الخاص من أثر المزاحمة من القطاع الحكومي في الظروف الاقتصادية الحالية فالسيولة والوفرة المالية في السوق تحاول الحكومة الوصول إليها عبر أذون الخزانة نتيجة للزيادة في الإنفاق الحكومي والبديل للإنفاق الخاص الذي لم تتوفر له مصادر تمويلية واسعة أما إذا انخفضت النفقات الحكومية فإنها سوف تؤدي إلى الضغط على المزاحمة الحكومية بسبب ارتفاع الناتج المحلي والعائد على الإنفاق فإن أثر السياسة المالية سيكون أثرا كبيرا.

وقد تعهدت الحكومة في البيان المالي بالمحافظة على رصيد صافي المديونية من البنك المركزي عند مستوياته القائمة منذ نهاية عام 2011م وتوفير التمويل للعجز من مصادر غير تضخمية ومتاحة في السوق المحلية وفي الحدود الآمنة التي لا تؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص لكن السؤال هنا كيف سيتم ذلك.

الدعم الخاص

يعاتب القطاع الخاص على الحكومة أنها لم تضع في موازنة العام 2014م أي مبالغ مالية تمكن الاستثمار الخاص من النمو من خلال إنشاء صندوق لد عم

الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية كأحد العوامل المساهمة في التنمية الاقتصادية لأنه عن طريق الاستثمار الخاص سيتمكن القطاع الخاص من إدخال التكنولوجيا وخلق فرص وظيفية وعندما تقدم الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر دعما لاستثمار القطاع الخاص فإن هذا سوف يسهم في زيادة الناتج القومي وذلك من خلال تفاعل الحكومة مع القطاع الخاص في تنمية استثماراته.

وقد اعترفت الحكومة في بيانها المالي بتدني حجم الاستثمارات الحكومية والعامة المنفذة فعلاً عن المخطط لها وكذا للقطاع الخاص المحلي والأجنبي بسبب استمرار عدم الاستقرار الأمني مما أدى إلى تدني معدل النمو للقطاعات غير النفطية وبالتالي التدني الكبير في حجم فرص العمل الجديدة مما ترتب عليه استمرار مستويات معدلات الفقر والبطالة وبالأخص بين الشباب عند مستوياتها السابقة المرتفعة.

ويشير الدكتور داود عثمان الأستاذ المشارك بقسم الاقتصاد جامعة صنعاء إلى أن الإنفاق الحكومي والضرائب سوف يؤثران في الأرباح ومن ثم في الاستثمار الخاص والتغير في الاستثمار العام سيؤثر بالتأكيد على الضرائب ومن جانب آخر عندما يكون الاستثمار حكوميا مساعدا على الإنتاج ومكملا للقطاع الاستثماري الخاص فإن الزيادة في استثمار القطاع الخاص سيكون له أثر إيجابي على عوامل الإنتاج ومن ثم على النمو الاقتصادي وأداء القطاع الخاص.

سعر الصرف

يضع القطاع الخاص عينه على سياسة البنك المركزي تجاه استقرار العملة فهو يتخوف من تدهور سعر العملة والتي هي مستقرة حاليا عند 214 ريالا للدولار لأن اليمن دولة مستوردة لمعظم احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والرأسمالية فعدم استقرار سعر الصرف للعملة المحلية واتجاهها إلى الانخفاض يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في السوق المحلية للسلع الأجنبية المستوردة ومن ثم يحد من قدرة القطاع الخاص من توفير احتياجاته من المواد الخام وأيضا الأصول الرأسمالية نظرا لمحدودية رؤوس الأموال لديه وبالتالي تؤدي هذه الحالة إلى ضعف القطاع الخاص.

ولكن في الجانب الآخر يضع القطاع الخاص نصب عينه قدرة الحكومة على ضبط الأمن والاستمرار في تصدير النفط للحصول على العملة الأجنبية حيث إن الحصول على العملة الأجنبية من الصادرات والتي معظمها نفطية سيكون إيجابيا على الاقتصاد من خلال توفير العملة الأجنبية ومن ثم القدرة على توفير الاحتياجات للقطاع الخاص من العملة الأجنبية لتمويل عمليات الاستيراد للسلع والخدمات.

سعر الفائدة

يشكو القطاع الخاص من ارتفاع سعر الفائدة ولهذا تأثير كبير على الاستثمار حيث إن تكلفة التمويل تكون مرتفعة ومعدل الفائدة على الاستثمار أيضا الذي يطلبه المستثمرون يكون مرتفعا مقارنة بمعدل العائد المتوقع من الاستثمار الذي في الغالب يتجه نحو الانخفاض إلى جانب معدل الخصم للتدفقات النقدية أيضا يكون مرتفعا مما يجعل المشاريع الاستثمارية التي تم إعداد دراسات جدواها الاقتصادية منخفضة وقد تحقق قيمة حالية سالبة.

ويشير البيان المالي إلى استمرار تراجع معدل التضخم من (19.3%) عام 2011م إلى (10.1%) عام 2012م ويتوقع انخفاضه إلى 9% عام 2013م وهذا ما ساهم في استمرار ثبات أسعار صرف العملة المحلية وتشجيع البنك المركزي على خفض أسعار الفائدة بهدف المشاهدة في إنعاش الاقتصاد القومي، هذا إلى جانب الحد من التراجع المضطرد والمتزايد في مستوى المعيشة للطبقات الفقيرة ومتوسطة الدخل.

العجز

ينظر القطاع الخاص إلى العجز في الموازنة العامة للدولة والمقدر بأكثر من (679) مليار ريال بعين الريبة فهذا العجز سوف يؤثر سلبيا على القطاع الخاص من ناحيتين الأولى أن تمويله يتم عبر استخدام أذون الخزانة مثلما دأب البنك المركزي العمل في السنوات الماضية ويتم تمويله من خلال سندات يقرها البنك المركزي اليمني وهذه ستقود لسحب السيولة من السوق في حين لم ينخفض التضخم كما هو متوقع منها حيث أن التضخم مايزال في الحدود المغلقة للاقتصاد حيث يصل إلى 18 %،

أما من ناحية ثانية فإن سحب السيولة من السوق والبنوك جعل التمويلات تتجه نحو تحقيق فائدة غير حقيقية من جهة ومن جهة أخرى ساعدت على زيادة معدل الفائدة حيث أن الفائدة الممنوحة لها عند 16% تعد أفضل مقارنة بالأرباح المتوقع تحقيقها في المشاريع الاستثمارية.

الدين العام

يندهش القطاع الخاص من جرأة الحكومة على مواصلة تفاقم مشكلة الدين العام الداخلي دون أن تتخذ إجراءات لتقليصه وحسب رجل الأعمال محمد المنتصر المتخصص في المحاسبة القانونية فإن نسبة رصيد الدين العام إلى إجمالي الموارد الذاتية، المؤكدة في نهاية سبتمبر 2013م بلغ نسبة 120 % وهذا المستوى يتجاوز الحد الآمن لمستوى الدين العام الداخلي المتعارف عليه دولياً بما نسبته (100 %)

وتبرز المشكلة الحقيقية في المديونية العامة الداخلية استمرار عجز الموازنة العامة عند مستويات مرتفعة أيضاً خلال السنوات القادمة فمن المتوقع اتجاه النسبة نحو الارتفاع لتصل إلى نحو (122 %) عام 2014م ثم إلى (125 %) خلال عامي 2015 و 2016م وكنتيجة لذلك يتوقع ارتفاع حجم العبء للمديونية الداخلية من (16 %) من إجمالي الاستخدامات العامة لعام 2013م إلى (17 %) عام 2014م ويمكن استمرارها عند نفس المستوى في أحسن الظروف خلال عامي 2015م و2016م.

ترحيب

رحب القطاع الخاص بما تضمنه البيان المالي من خطط لتعزيز وتوسيع قاعدة المانحين الدوليين وأصدقاء اليمن من خلال استكمال عمليات التخصيص والإنفاذ للموارد الخارجية المتعهد بها ورفع الطاقة الاستيعابية الكلية والقطاعية للاقتصاد الوطني من القروض والمساعدات الخارجية عبر تنويع آليات تنفيذ المشاريع وفق أفضل الممارسات الدولية وتعزيز عمليات الرقابة على المشاريع الممولة خارجياً لكنه يطرح تساؤلات عن حجم مشاركة القطاع الخاص فيها، كما رحب بتبني سياسيات محفزة لتوجيه فوائض المؤسسات العامة والتأمينية والصناديق المتخصصة نحو استثمارات ذات إنتاجية عالية وتنمية المشاريع المتوسطة والصغيرة وزيادة إسهامها في تنويع القاعدة الإنتاجية وطالب بالمشاركة فيها.

ويحث أيضا على وضع آلية مزمنة لتطوير الإطار التشريعي والمؤسسي ويطالب الحكومة بالإسراع في إصدار وتنفيذ بعض القوانين مثل قانون السجل العقاري وقانون المناطق الاقتصادية الخاصة ونظام إنتاج الطاقة الكهربائية المستقلة (IPP) وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنى التحتية لكنه يطالب بعدم إضافة أعباء وجبايات جديدة.

كدوا على ضرورة الاهتمام بالتنمية والبنية التحتية للبلد

تنمية الموارد غير النفطية طوق نجاة وارتفاع النفقات الجارية خطر

ة استثمارية تتضمن المشاريع الاستثمارية التي من الموارد المحلية والتي تنفذ محلياً ويتم الإعلان محلياً ويبت فيها من قبل السلطات المحلية.. لذلك برنامج استثماري محلي.. وهناك برامج استثمارية تنفذها الأجهزة المركزية المختصة وفقا للصلاحيات دة في القانون كما أن الموازنة الجارية المحلية تعد محلياً ويتم إقرار الخطة والموازنة المحلية من قبل لس المحلية في المحافظات والمديريات.

بالجديد

ور علي سيف عبده كليب -أستاذ الاقتصاد بكلية ارة والاقتصاد بجامعة صنعاء- يقول: إن تراجع ات الاستثمارية ليس بالجديد، هناك تراجع مستمر بدأت الحكومات المتعاقبة بتنفيذ برنامج الإصلاح صادي.. وفي بلد واقتصاد مثل الاقتصاد اليمني معيب جداً أن تركز الحكومة على النفقات الجارية التركيز على النفقات الاستثمارية، خاصة وأن البلاد والقطاعات الاقتصادية كلها تقريباً بحاجة إلى الاستثمار في مجال البنية التحتية، نحن نعاني من قصور شديد في هذا الجانب، فالطاقة والطرقات وغيرها والاستثمار في مجال رأس المال البشري أيضاً والصحة والتعليم كلها بحاجة إلى زيادة النفقات الاستثمارية.. ونحن بحاجة إلى زيادة معدلات التراكم الرأسمالي لأن الاستثمارات في القطاع الخاص لا يمكن أن يقوم بكل شيء، وينبغي على الحكومة أن تعمل على جذب الاستثمار الخاص سواء الاستثمار المحلي أو الأجنبي عن طريق القيام بدورها في مجال الاستثمار في البنية التحتية.

خطورة

وحول الآثار المترتبة جراء تراجع النفقات الاستثمارية يقول الدكتور كليب: هناك آثار شديدة الخطورة على الاقتصاد اليمني عندما يتم زيادة الإنفاق على الأجور والمرتبات والمشتريات الحكومية أو النثرية كما يسمى، لأن هذه لا تضيف شيئاً للاقتصاد، فنحن نعاني من التضخم الوظيفي، فقد خلقت سياسة التوظيف تشوهات كبيرة في الجهاز الإداري، هناك تضخم كبير جداً، وهذا ناتج عن التوظيف العشوائي غير المدروس، وهذا يستحوذ على جزء كبير جدا من الموازنة العامة للدولة كان يمكن أن يتم توجيهه للاستثمار في البنية التحتية وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار، وسيولد هذا فرص عمل جديدة بل من تضخم الهيكل الإداري للدولة.. وهناك آثار تتمثل في عزوف المستثمرين سواء كانوا محليين عن الاستثمار في اليمن نتيجة لكثير من الأسباب سواء كانت أسباب أمنية أو أسباب عدم توفر الخدمات الأساسية التي تساعد المستثمر على القيام بالاستثمار.. أما في ما يتعلق بالعنصر البشري سوف يتأثر بشكل كبير جداً لأن الدولة لم تخلق فرص عمل حقيقية يمكن أن تضيف للاقتصاد، بمعنى أن الوظائف التي تولدها الدولة في القطاع الإداري من وجهة نظري في ظل التضخم الوظيفي لا تمثل أي قيمة مضافة للاقتصاد وإنما تمثل عبئاً على الموازنة العامة للدولة وتستنزف جزءاً من الموارد الشحيحة التي كان يمكن أن يتم توجيهها للاستثمار في البنية التحتية.

قصور

وأضاف أستاذ الاقتصاد: نحن نعاني من قصور شديد جدا في مجال الجبايات خاصة في ما يتعلق بالضرائب والجمارك، المنظومة التشريعية واضحة وهناك سوء في التنفيذ نتيجة لمجموعة من العوامل والأسباب منها أنه لا يتم تطبيق القانون بشكل كامل على جميع المكلفين، هناك بعض المكلفين لهم نفوذ لا يؤدون واجباتهم كما ينبغي بل إنهم يمثلون عبئاً على كاهل الاقتصاد، إضافة إلى التهرب الضريبي الذي يحدث، نحن نعلم أن هناك جزءاً كبيراً جداً من الضرائب لا يذهب إلى خزينة الدولة نتيجة لأن من يقومون بالجباية إما غير مؤهلين ومدربين لهذا العمل أو أن هناك نوعاً من التواطؤ يتم بين من يقومون بالجباية والمكلف، وطبعاً يذهب جزء مما كان سيعود على الدولة إلى جيوب من يقومون بالجباية..

وبالتالي نحن بحاجة إلى أن تكون هناك نصوص وقوانين واضحة تنظم هذه العملية، بحاجة إلى عمالة مدربة أو موظفين أكفاء، بحاجة إلى جهاز متكامل للقيام بهذه المهمة سواء في مجال الضرائب أو الجمارك، كل هذه مشاكل ينبغي أن تنظر لها الدولة بنظرة إيجابية وأن تعمل على تصحيح الاختلالات والتشوهات التي تحدث في هذا الجانب.

تحويل الموازنة

أما الدكتورة نجاة جمعان -الأستاذ المساعد بكلية التجارة جامعة صنعاء- فتقول: إن مفهوم فكر الموازنات عادة يكون الإنفاق الاستثماري أكبر من الإنفاق الجاري، لأننا إذا أردنا نعمل تراكماً رأسمالياً لا بد أننا نركز على الجانب الاستثماري، بالنسبة للإنفاق الجاري يكون داعماً للإنفاق الاستثماري لا بد أن تكون لدينا مشاريع استثمارية محددة وعليها أحدد النفقات التي سأحتاجها من حيث العمالة والنفقات والمصاريف الأخرى.. لكن عندنا يبدو أنه العكس، وكأن الموازنة دعم اجتماعي، فهناك الموارد البشرية معظم الناس يعتمدون على موازنة الدولة في دخولهم، يعني نسبة كبيرة من التوظيف موجودة في القطاع الحكومي.. نتمنى أن تعمل وزارة المالية جاهدة لتحويل الموازنة من موازنة بنود إلى موازنة مشاريع وموازنة برامج.. وأعتقد أنه لو عملت الحكومة بهذه الصورة ربما ستكون شكل الموازنة أكثر قبولا.

ثروة المجتمع

وحول الآثار المترتبة في التراجع على التنمية والبنية التحتية تقول الدكتورة جمعان: عادة تقاس ثروة المجتمع بالتراكم الرأسمالي.. بمعنى كلما زادت الإنفاق على التعليم والصحة والطرقات والمباني والحدائق كلما زادت القيمة المضافة لرأسمال المجتمع.. أما إذا انفقناها على رواتب وأجور ومنافع ومكافآت في النهاية ستكون إنفاقا استهلاكيا.. ولو أنه في الفكر الاقتصادي عادة ربما يقال إن الإنفاق الاستهلاكي في النهاية يتحول إلى سلع وخدمات، وهذه السلع والخدمات تحتاج إلى صناعة، لكننا في اليمن شعب مستهلك، لا توجد لدينا صناعات للاستهلاكات الأساسية مثل الملابس وغيرها نستوردها من الخارج، وبالتالي يعتبر هذا استهلاكاً إنفاقياً أكثر ما هو استهلاك استثماري.

وأضافت الدكتورة جمعان: يبدو أن واضع السياسة مدرك للوضع الاقتصادي في اليمن، نحن نعيش وضعاً اقتصادياً غير مستقر، لو اعتمدنا على الضرائب، فأرباحها غير مضمونة فاليوم عندي ربح بكره لا يوجد ربح.. وبالتالي سيكون هناك تذبذب في الإيرادات بشكل كبير جداً.. ونستطيع الاعتماد على الضرائب والجمارك عندما يكون هناك استقرار أمني.. هنا العملية الاستثمارية ستكون أيضاً مستقرة ستكون هناك استثمارات ونمو وبالتالي ستستطيع الدولة الاعتماد على هذه الإيرادات.. أما في الوضع الحالي المذبذب وغير المستقر ستكون هناك صعوبة في تحسين هذه الإيرادات.. وبالتالي لا بد أن تبحث الدولة عن مصادر أخرى للإيرادات.